مبادرة تجار طرطوس لدعم الليرة غير كافية

طرطوس- الوطن

بعد أن شهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً ملحوظاً مقابل الليرة السورية في الفترة الأخيرة قرر اتحاد غرف التجارة السورية القيام بمبادرة لدعم الليرة تحت عنوان(عملتي قوتي) وضمن هذا الإطار نفذ مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة طرطوس يوم أمس المبادرة في المصرف التجاري السوري فرع (١) بطرطوس حيث تجمع الكثير من تجار طرطوس المسجلين في الغرفة وقام كل منهم بتبديل مبلغ مئة دولار إلى الليرة السورية بالسعر الرسمي وأكدوا استعدادهم للقيام بمبادرات جديدة من شأنها دعم الليرة السورية.

وخلال تنفيذ المبادرة أشار رئيس الغرفة مضر اليونس إلى أن دعم الليرة واجب وطني على كل مواطن قادر على هذا الدعم وضمن إطار ذلك جاءت خطوة التجار الذين تنادوا للحضور رغم الظروف الصعبة للكثير منهم.

بدوره توجه مدير المصرف المركزي بطرطوس يوسف إبراهيم بنصيحة إلى رجال المال والأعمال مفادها إيداع ما لديهم من أموال في المصارف السورية سواء بالليرة أو بالقطع الأجنبي مؤكداً أن معدل الفوائد في المصارف هو الأعلى عالمياً وأن نسبة الأمان الاقتصادي وغير الاقتصادي هي الأعلى فيها أيضاً وتمنى أن يتم سحب إيداعاتهم الموجودة في المصارف اللبنانية وإيداعها في المصارف السورية لأسباب مختلفة.

هذا وقد أكد عدد من المختصين والمهتمين أن هذه المبادرة الإيجابية لا تكفي لوحدها لدعم الليرة مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار واليورو ولا بد من خطوات عديدة أخرى تتعلق بالإنتاج والتصدير ومنع المضاربات والسوق السوداء وتطبيق مبدأ المحاسبة بحق المسيئين لليرة ومنع التهريب.. الخ.

٣٧,٥ مليون ليرة صرفت لذوي الاحتياجات الخاصة في حماة العام الحالي

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في حماة كامل رمضان، أن إجمالي المبالغ التي صرفت لذوي الاحتياجات الخاصة منذ بداية العام حتى تاريخه ٣٧ مليوناً و٥٢٤ ألف ليرة، من أصل المبلغ المخصص صرفه لهم بنهاية العام الجاري والبالغ ٥٦ مليوناً و٢٦٧ ألف ليرة.

وأشار إلى أنه تم منذ بداية العام وحتى تاريخه إصدار ٢٠٠٤٤ بطاقة إعاقة منها ٩١١١ بطاقة للإعاقة الحركية، و٤٥٠٣ بطاقات للإعاقة الذهنية، و٣٠٧٩ بطاقة للشلل الدماغي إضافة إلى الإعانة المالية لمرة واحدة في السنة، وللإعاقة السمعية ١٢٢٨ بطاقة، وللإعاقة البصرية ١٣٠٤ بطاقات، وللإعاقة النطقية ٧٧ بطاقة، وللإعاقة النفسية ٢٣٢ بطاقة، ولذوي الإعاقة المتعددة ١١١٢بطاقة.

وأوضح رمضان أن المصابين بالشلل الرباعي من الأطفال يتقاضون ٢٥٢٠٠ ليرة وبالشلل الثنائي ١٢٦٠٠ ليرة وبالشلل الأحادي ٨٤٠٠ ليرة، مضيفاً: والمعوق يعفى من نصف قيمة تذاكر السفر إلى أي محافظة لوسائل النقل العامة والسفر خارج القطر براً وبحراً وجواً، ومن رسوم الطوابع المالية في جميع معاملاته، ومن رسوم زيارة المتاحف والمراكز الثقافية. ومن الدور في مكتب التشغيل (مثلاً المعوق الحاصل على شهادة جامعية) يتم فحصه عن طريق لجنة الملاءمة ليحصل على فرصة عمل بإحدى الدوائر العامة وفق نسبة ٤٪ المحددة في قانون العاملين الأساسي في الدولة.

ولفت رمضان إلى أنه وفي حال أراد المعوق الحصول على سيارة سياحية يمكنه مراجعة مديرية الاقتصاد في حماة للإعاقة الحركية فقط ومن ثم يتم دراسة وضعه وتقديم السيارة الخاصة بإعاقته، ويمكنه الحصول على كشك ضمن التصنيف الوطني للإعاقة رقم ٢٨١٨ تاريخ ٢٠١٧/١١/١٥.

وأشار إلى منح ذوي الإعاقة المثقفين الحاصلين على الشهادة الجامعية مبالغ مالية من الأموال المتحصلة من طابع الإعاقة لمن يريد متابعة تحصيله العلمي في الجامعات والمعاهد السورية الحكومية وتتم عن طريق الوزارة وبلغ عدد الطلبات ٩ منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وأما عن عدد طالبي العمل الذين استفادوا من مكتب التشغيل قال رمضان: منذ بدء إحداث المكتب بالعام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٩ بلغ عدد المستفيدين ٦ آلاف فرصة من أصل عدد المسجلين الكلي ١٨٥ ألفاً، ليصار بعدها لتأمين فرص العمل لطالبيها من خلال المسابقات حصراً وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء.

وعزا سبب شح التوظيف في حماة إلى نوع العمل والشهادات المطلوبة للذكور والإناث على مستوى كل منطقة، وأيضاً الاختصاصات المطلوبة، موضحاً أن مكتب التشغيل كان يرشح الأسماء للمديريات للتعيين، وقد ألغي ذلك بقرار مجلس الوزراء /٦٦/ لعام ٢٠١٣ وتم الاعتماد على المسابقات والاختبارات من الوزارة بإجراءات التعيين في الجهات العامة للفئة ٣ و٤ و٥ ويمنح المسجلون ٢٠٪ حسب القدم من تاريخ التسجيل.

وبيّن رمضان أن عدد المسجلين منذ تاريخ ٢٠١٩/١/٢ حتى تاريخه بلغ من الفئة الأولى ذكوراً وإناثاً ١٣٤٢من حملة شهادات الدراسات العليا ومن المعاهد ذكوراً وإناثاً ٣٠٩ ومن الثانويات ١٨٨٤ ومن التعليم الأساسي ٤٧١ ومن المهنيين ٩ ومن السائقين ٢٠ وعدد العمال العاديين الدائمين ٤١٠ ليبلغ العدد الإجمالي ٤٤٤٥.

على حين بلغ عدد المسجلين في مكتب التشغيل منذ بداية عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه ٢٣٧٨٤٤ مسجلاً.

خربوطلي يطلق إشارة البدء لمحطة توليد كهربائية في اللاذقية

المحطة تكلف ٢١٣ مليار ل.س والمجموعة الأولى ستدخل الخدمة ٢٠٢٠

اللاذقية - عبير سمير محمود

أعلن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن إطلاق الأعمال الإنشائية في مشروع محطة التوليد الكهربائية، والتي تعتبر الأولى من نوعها في محافظة اللاذقية، مشيراً إلى أهمية هذا المشروع الإستراتيجي الذي يتزامن مع انتصارات بواسل الجيش العربي السوري.

ومن موقع إنشاء المحطة في الرستين، بيّن خربوطلي أن محطة التوليد غازية صديقة للبيئة تعمل باستطاعة ٥٤٠ ميغا واط وتكلفتها المالية نحو ٢١٣ مليار ليرة سورية، لافتاً إلى توقيع عقد الإنشاء مع شركة مبنا الإيرانية في ظل عمل وزارة الكهرباء لتنفيذ إستراتيجيتها بتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية على امتداد أراضي الجمهورية العربية السورية، وبدعم حكومي كبير ومستمر، مشيراً إلى أن الأعمال المدنية التي تنفذ حالياً من أجل تهيئة البنى التحتية لإنشاء المحطة جميعها شركات وطنية بامتياز.

وأشار خربوطلي إلى أن المشروع عبارة عن دارة مركبة غازية بمجموعتين غازيتين ومجموعة بخارية، المجموعة الأولى مدة تنفيذها ٢٢ شهراً، والمجموعة الثانية مدة تنفيذها ٢٤ شهراً في حين أن مدة تنفيذ المجموعة الثالثة ٣٤ شهراً، منوهاً بأنه من المتوقع أن المجموعة الأولى والتي تعمل باستطاعة ١٨٣ ميغا واط، ستدخل في الخدمة خلال عام ٢٠٢٠ لتكون قيمة مضافة وداعم أساسي للمنظومة الكهربائية السورية.

وفي رده على سؤال «الوطن» حول الواقع الكهربائي خلال الشتاء، أكد خربوطلي أن الوزارة تسعى باستمرار لأن يكون الواقع الكهربائي بشكل أفضل، لافتاً إلى عوامل تحسن الواقع الكهربائي بالقول: إن الفضل الأول والأخير يعود لانتصارات الجيش العربي السوري، وإلى الدعم الحكومي وللجهد الكبير الذي يبذله العاملون في وزارة الكهرباء.

وأضاف: إن العمال والخبراء في الوزارة يتحدون الحصار والعقوبات الاقتصادية التي اشتدت في الآونة الأخيرة، بقيامهم بتصنيع القطع التبديلية لتأمين استمرارية عمل محطات التوليد وكل المنظومة الكهربائية بشكل عام.

من جهته، أشار مدير إنشاء محطات التوليد في وزارة الكهرباء محمد سعد، إلى أن الأعمال التمهيدية لتسليم موقع المشروع لشركة مبنا الإيرانية تتضمن ٧٥٠ ألف م٣ حفريات، و٥٠ ألف م٣ ردماً بقيمة ٢,٤ مليار ليرة سوريّة كمرحلة أولى لتسليم موقع العمل.

وأضاف سعد: إن المشروع يتألف من أربع مراحل، الأولى تشمل تمديد خط غاز من بانياس بطول يتراوح بين ٧٠-٨٠ كم، والمرحلة الثانية تتضمن إنشاء المجموعة الغازية الأولى، في حين أن المرحلة الثالثة ستشهد تنفيذ المجموعة الغازية الثانية، ليتم إنشاء المجموعة البخارية في المرحلة الرابعة من المشروع.

وبيّن أن إقلاع المشروع سيكون بعد عيد الأضحى المبارك مباشرة، ومدة تنفيذه نحو ثلاث سنوات، وسيتم وضع المجموعة الغازية الأولى في الخدمة خلال ٢٠ شهراً من تاريخ إقلاع المشروع.

وبيّن سعد لـ«الوطن» أن العنفة الغازية الأولى ستغذي الشبكة الكهربائية عموماً، والمحطة كلها مربوطة لتغذية الشبكة الكهربائية بشكل عام ومنطقة اللاذقية بشكل خاص، لافتاً إلى أن المحطة تعمل على الغاز الطبيعي وتعد صديقة للبيئة ١٠٠٪ إذ لا يوجد فيها أي منصرفات تؤذي البيئة.

بدوره، أكد رئيس دائرة المشاريع في الشركة السورية للغاز، حسن حسن، أن الشركة مسؤولة عن مد خط غاز من محطة بانياس إلى موقع الرستين بطول إجمالي للخط نحو ٧٦ كم وقطر ٢٤ إنشاً، إضافة إلى تنفيذ محطتي صمامات مقطعية ومحطة تخفيف ضغوط بثلاثة خطوط استيعاب الخط الساعي نحو ٦٢ ألف م٣/سا، بمعدل مليون ونصف المليون للخط، لافتاً إلى أن خطين منها سيدخلان الخدمة في حين أن الخط الثالث احتياطي.

وأشار حسن إلى أن الاستطاعة التصميمية لخط ٢٤ إنشاً، هي ٦ ملايين م٣، مع وجود نقط ربط مستقبلية في موقع المشروع لإمكانية التوسع المستقبلي ضمن محطة التوليد.

ولفت إلى مد كبل بصري مع خط الشركة لنقل جميع عمليات الداتا والاتصالات وأجهزة التحكم إلى المشروع لتكون كتلة مترابطة مع محطة التوليد في الرستين.

وأكد حسن بصفته رئيس الإشراف على تنفيذ القسم الأول من المشروع، على العمل يداً بيد مع وزارة الكهرباء لإنجاز المشروع بأقصى سرعة ممكنة، مبيناً أن المدة الزمنية لتنفيذ المشروع ٢٠ شهراً بقيمة مالية إجمالية ٤٥ مليار ليرة سوريّة.

٧٠٠ مخالفة تطول المنشآت السياحية منذ بداية العام..

البلخي لـ«الوطن»: جولات رقابية وإجراءات تسبق عيد الأضحى المبارك

فادي بك الشريف

بين تقرير صادر عن وزارة السياحة أنه تم ضبط ٧٠٠ مخالفة بحق المنشآت السياحة منذ بداية العام وحتى تاريخه، معظمها في العاصمة دمشق، علماً أن عدد المنشآت يصل في مختلف المحافظات إلى ٣ آلاف منشأة سياحية.

ولفت التقرير إلى أن أغلب المخالفات كانت نتيجة عدم الإعلان عن الأسعار بمعدل ١٥٧ مخالفة منذ بداية ٢٠١٩، مع ضبط ٦٨ مخالفة لتقاضي أسعار زائدة، و٢١ مخالفة لعدم تقديم فواتير نظامية و٢٠ ضبطاً سياحياً لمخالفة أصول الترخيص، إضافة إلى عدة مخالفات تتعلق بعدم التقيد بالشروط الصحية وممارسة المهنة دون ترخيص وتقديم وجبات غير مطلوبة «خلال شهر رمضان».

وفي حديث خاص لـ «الوطن» بين مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أن هناك تكثيفاً للرقابة على المنشآت السياحية لتقديم الخدمات اللائقة والتقيد بجميع التعليمات الصادرة من الوزارة.

موضحاً أن هناك جولات مكثفة خلال الأيام التي تسبق عيد الأضحى المبارك لمنع حدوث أي مخالفات من أي منشأة سياحية، وذلك نتيجة الطلب الزائد على المنشآت السياحية خلال فترة العيد، الأمر الذي يقضي تكثيف الرقابة والتوجيه من اتحاد غرف السياحة بالتشديد على المنشآت، تحت طائلة اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفة والتركيز على التقيد بالشروط الصحية وسلامة المواد.

ولفت البلخي إلى الجولات الدورية التي تقوم بها الضابطة العدلية في الوزارة إلى جميع المنشآت لمتابعة التقيد بالأسعار، مشدداً على منع تقاضي أي أسعار زائدة خلال فترة العيد والالتزام بتوجيهات الوزارة والشروط الصادرة منها، علماً أنه لا تهاون على الإطلاق في أي مخالفة ترتبط بالسلامة الغذائية.

مضيفا: لم تردنا أي حالات تسمم جماعية ناجمة عن أي منشأة خلال الفترة الماضية.

كما أشار البلخي إلى التركيز على ضبط أي مواد مجهولة المصدر «ذات المنشأ غير الواضح»، ومنع هذا الأمر في أي منشأة سياحية، ناهيك عن ضرورة وضع لائحة بالأسعار بشكل بارز في جميع المنشآت السياحية.

وأوضح مدير الجودة والرقابة أن هناك توجيهات مستمرة لمنع تقديم الأراكيل لمن هم دون الـ١٨ عاماً تحت طائلة معاقبة المنشأة التي لا تتقيد بهذا الأمر، منوهاً بعدم ورود أي شكاوى حول هذا الموضوع، وهناك تقيد من المنشآت بتشديد الرقابة بشكل أكبر، ناهيك عن إجراء الجولات المستمرة عليها، علماً أن الإغلاقات بين يوم واحد وحتى شهر حسب نوع المخالفة.

وبخصوص ما تم تداوله مؤخراً باستغلال عدد من المنشآت رفع سعر مادة الغاز الصناعي، بتقاضي أسعار زائدة، لفت البلخي إلى أن هناك جولات رقابة مستمرة لمنع رفع الأسعار، مع استعداد الوزارة لتلقي أي شكاوى صادرة من أي مواطن ومتابعتها على الفور، علماً أن رفع سعر مادة الغاز لم يؤثر بشكل ملحوظ على تكلفة المواد والمستلزمات لعمل المنشآت السياحية، مضيفاً: ستتم مراعاة هذا الرفع في دراسة تصحيح الأسعار التي يتم العمل عليها وذلك بحسبِ الواقع التشغيلي للمنشآت مؤكداً بالقول: لا يوجد أي رفع للأسعار وإنما تصحيحها.

> رفع سعر الغاز الصناعي لم يؤثر بشكل ملحوظ على التكلفة في المنشآت السياحية

٥٢٠ مليون ليرة المبيعات منذ بداية العام

شركة سورية تصدر إلى أميركا وكندا

حمص- نبال ابراهيم

بيّن مدير عام شركة حمص لتصنيع العنب جرجس حموي لـ«الوطن» أن الشركة أنتجت ما يزيد على ٣٦١ طناً من مختلف منتجاتها بقيمة ٥٨٧ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه.

وأشار حموي إلى أن كمية المبيعات من المنتجات بلغت نحو ٣٢٧ طناً بقيمة ٥٢٠ مليون ليرة سورية، محققة بذلك أرباحاً بلغت ١٦ مليون ليرة سورية، متوقعاً أن تحقق الشركة أرباحا كبيرة في نهاية العام الحالي تزيد على ما حققته العام الماضي نظراً لزيادة كميات الإنتاج.

وكشف الحموي عن قيام الشركة أواخر الأسبوع الماضي بتصدير كمية ١٠ أطنان من منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأميركية عبر أحد الوسطاء التجاريين بقيمة ١٧ مليون ليرة سورية، مضيفاً: كما أبرمت عقداً مع أحد التجار لتصدير كمية ٢٥ طناً من مختلف المنتجات إلى كندا وأميركا الشمالية بقيمة تجاوزت ٩٠ مليون ليرة سورية، بحيث ستتم المباشرة بتصدير الكمية المتفق عليها خلال الربع الأخير من العام الجاري.

وأكد حموي أن الشركة حالياً بصدد التحضير والاستعداد لاستقبال موسم العنب من الفلاحين، وقامت بتوقيع عقود معهم لاستلام كمية ٣٦٠٩ أطنان من مادة العنب ومنحت سلفاً نقدية للفلاحين بقيمة ١١٧ مليون ليرة سورية، وبمقدار ٥٠ ألف ليرة سورية عن كل طن واحد من محاصيل العنب وذلك تشجيعا منها لتسليم محاصيلهم للشركة، علاوة على جهوزية الشركة لتسديد كامل ثمن العنب المورد بشكل مباشر عند التسليم، منوها بأنه من المتوقع أن تستلم الشركة ما يزيد على ٥ آلاف طن من العنب خلال موسم عام ٢٠١٩ الجاري.

وأشار إلى أن الشركة حالياً غير مدينة لأي جهة كانت عامة أو خاصة بعد دفع ما ترتب عليها من ديون بشكل كامل وأصبحت تعمل بتمويل ذاتي وتسدد نفقاتها من إيراداتها الذاتية وتقوم بدفع السلف النقدية إلى الفلاحين مباشرة وتأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة من دون أي استدانة بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي وحصدت الأرباح وتوافرت لديها السيولة النقدية المنفصلة تماما عن مخازينها.

وبيّن حموي أنه تم مؤخراً الانتهاء من عمليات تركيب محطة تحلية للمياه في الشركة بقيمة ١٤ مليون ليرة سورية بما يضمن استخدام المياه المحلاة في عمليات الإنتاج والشرب، الأمر الذي ساهم في تحسين عملية الإنتاج من جهة وتحسين نوعية المنتج من جهة أخرى، مضيفاً: ويتم حالياً العمل على تنفيذ شبكة صرف صحي بقيمة ١٢ مليون ليرة سورية لتخديم الشركة وتصريف مخلفات الإنتاج بشكل آمن وسليم.